



مداخلة

السفير د. بشار الجعفري

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

الاجتماع غير الرسمي من أجل إجراء حوارٍ تفاعلي بين الدول الأعضاء حول تقرير

الأمين العام "حشد العمل الجماعي: العقد القادم من المسؤولية عن الحماية".

وذلك ضمن أعمال البندين 15 و 116

من جدول أعمال الدورة (70) للجمعية العامة

السيد الرئيس ...

لقد أقرت الدول الأعضاء في القمة العالمية للأمم المتحدة قبل عشر سنوات فكرة "المسؤولية عن الحماية" باعتبارها أداة نبيلة تستهدف حماية المدنيين وتجنبيهم ويلات الحروب، وتدخل أساساً ضمن الاختصاص الوطني والسيادي للدولة المعنية. ولكن، وللأسف، حاولت بعض الدول النافذة في هذه المنظمة تشويه وتسخير هذه الفكرة النبيلة، لتصبح أداة جديدة وذريعة مبتكرة للتدخل في شؤون الدول وتحقيق مصالح هذه الدول النافذة بأي ثمن، وهو الأمر الذي دفع بعض الدول الأعضاء إلى المبادرة بدورها، لتوضيح مفاهيم وغايات فكرة "المسؤولية عن الحماية"، والتصدي لمحاولات سوء استخدامها، وذلك من خلال طرح مفهوم مضاد هو (المسؤولية أثناء الحماية – Responsibility while protecting).

وبالنتيجة، فقدت فكرة "المسؤولية عن الحماية"، كما الكثير من الأفكار والمبادرات النبيلة الأخرى، مصداقيتها وإنسانيتها وأخلاقيتها، نتيجة التسييس وتجاذب المصالح ونزعات الهيمنة والسيطرة وسوء النوايا.

في هذا السياق، يؤكد وفد بلادي مجدداً على النقاط التالية:

1. إن المسؤولية الأساسية عن الحماية من الجرائم الجسيمة هي من اختصاص الدول المعنية، ومن صميم أعمال السيادة الوطنية.
2. إن الغاية من فكرة "المسؤولية عن الحماية" هي تعزيز السيادة الوطنية وليس تقويضها، وهي لم تُطرح في الأصل من أجل منح الذريعة لأي طرف دولي لفرض مطالب وحلول وممارسات على الدول الأعضاء، بهدف تغيير أنظمة الحكم فيها عبر الغزو العسكري والاحتلال، ودعم الجماعات الإرهابية المسلحة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومن ثم تعديلهم وراثياً وإعادة تسميتهم ليصبحوا "معارضة وطنية معتدلة" أو "عناصر مسلحة من غير الدول"!!
3. إن النتائج الكارثية والجرائم الجسيمة التي ترتبت على قيام بعض الدول بتطبيق فكرة "المسؤولية عن الحماية" بصورة انتقائية ومسيسة وتدخلية رعناء، ما زالت ماثلة بل ومستمرة إلى اليوم في العديد من الدول. وقد أقر الأمين العام في أحد تقاريره بالمخاوف التي أثارها سوء تطبيق فكرة "المسؤولية عن الحماية" في ليبيا.

بالمحصلة، أبرزت هذه الممارسات خروجاً فاضحاً بفكرة "المسؤولية عن الحماية" عن أي هدف إنساني قد يرتجى منها، بل وبات بعض الدول يستخدمها كمبرر لخرق ميثاق الأمم المتحدة، والتدخل في شؤون الدول الأعضاء وممارسة القتل ودعم الإرهاب وتمويله، وتفتيت الدول وتحويلها إلى دويلات فاشلة، بما يفضي إلى تهديد وزعزعة السلم والأمن الدوليين.

يأخذ وفد بلادي علماً بتقرير الأمين العام الأخير حول "المسؤولية عن الحماية". وفيما يخص الوضع في بلادي سوريا، وما ورد في التقرير بشأنها، فإنني أؤكد على ما يلي:

- لقد خلا تقرير الأمين العام من أي إشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي العربية، وهي المأساة الإنسانية الأجدر بالاهتمام في معرض فكرة "المسؤولية عن الحماية"، حيث تستمر إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال منذ عقود في خرق ميثاق المنظمة ورفض تنفيذ قراراتها التي تقضي بإنهاء احتلال أراضي الغير بالقوة.
- إن ما تشهده بلادي سوريا لا ينطبق عليه بحال من الأحوال توصيف "الحرب الأهلية"، وآلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب ممن يحملون جنسيات أكثر من مئة دولة ودخلوا إلى سوريا عبر دول الجوار وبمساعدة حكومات بعضها، إنما ينسفون توصيف تقرير الأمين العام لما يجري في سوريا بأنه "حرب أهلية".
- تستمر حكومة بلادي في أداء واجباتها ومسؤولياتها الدستورية في الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها وحماية أمن مواطنيها، بمواجهة الجماعات الإرهابية المسلحة التي رفعت السلاح ضد الدولة والشعب السوري.
- إن الدساتير الوطنية في مختلف دول العالم تُجرّم رفع واستخدام السلاح من أي طرف غير الجيش ومؤسسات الدولة المسؤولة عن فرض الأمن والاستقرار وحماية حدود الدولة وأراضيها. واستخدام مصطلحات من قبيل "الجماعات المسلحة من غير الدول"، لا يغير من حقيقة أن "داعش" و"جبهة النصرة" و"جبهة فتح الشام" و"جيش الفتح" و"جيش الإسلام" والمجموعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها، هي كيانات إرهابية تتصدى لها الدولة السورية انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية الصرفة عن توفير الحماية.
- لم يكن لأبناء بلادي سوريا، التي شهدتم لها عبر عقود من الزمن بتوفير الحماية والرعاية والمساواة في الحقوق للاجئين، أن يعانون من ظاهرة لجوء أو تشرد لولا ما قدمته أنظمة الحكم في دول تعرفونها جميعاً، من مساعدة ودعم وتمويل لعشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين دخلوا سورية وارتكبوا بحق شعبها أفظع جرائم القتل والتخريب والتدمير. وإلى اليوم تستمر أنظمة الحكم في هذه الدول، في دعم الإرهاب في سوريا، وعرقله إمكانية التوصل إلى حل سياسي للأزمة، وفرض حصار وإجراءات قسرية أحادية الجانب تستهدف مصادر رزق ومعيشة وصحة المواطن السوري، فيلجأ إلى الهجرة الخارجية مخاطراً بحياته، أو إلى الهجرة الداخلية من المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية المسلحة إلى المناطق التي تتمتع بحماية الدولة ورعايتها وخدماتها.
- ما زالت تقارير المنظمة الدولية وبعض هيئاتها ولجانها تستقي المعلومات عن حقيقة الأوضاع في سورية من مصادر تفتقد إلى أدنى معايير المصداقية والحياد والنزاهة، وهي في أغلبها جهات مرتبطة بمنظمات غير حكومية موجودة خارج سورية، أو تمارس أنشطة غير شرعية على الأرض السورية دون ترخيص أو تنسيق مع الحكومة السورية،

أو تتعامل وتتعاون مع الجماعات الإرهابية المسلحة، أو هم في أحسن الأحوال شهود مرتبطون بهذه الجماعات أو من بيئاتها الحاضنة. وهو الأمر الذي يثير الجدل والشك في قيمة ومصداقية المعلومات الواردة في هذه التقارير التي تسعى بشكل مسيس وموجه وغير بناء، إلى إلقاء اللوم والمسؤولية على عاتق الحكومة السورية.

• إن ربط تقرير الأمين العام في الفقرة "43" منه بين ما أسماه "بيئات ظهور التطرف والعنف" و"بيئات وقوع الجرائم"، يتنافى تماماً مع ما تشهده بلادنا. فآلاف المتطرفين والإرهابيين الذين قدموا إلى سوريا للمشاركة في "جهاد ديني مقدس"، جاؤوا من دول ومجتمعات غربية تتفاخر بحقوق الإنسان والديموقراطية والثقافة والانفتاح. فارتكبوا في سوريا أفظع جرائم القتل والتنكيل وقطع الرؤوس وأكل أعضاء الجسد دون رحمة. هذا مع ملاحظة أن أجهزة الأمن والاستخبارات في تلك الدول الغربية الديموقراطية، كانت تملك كما تبين لاحقاً "قوائم مراقبة" بأسماء هؤلاء المتطرفين، حتى قبل سفرهم إلى سوريا للانضمام إلى الجماعات الإرهابية المسلحة.

وشكراً...